يعكس الفوائض الهائلة في الحساب الجاري للبلاد

«الوطني»: 73 مليار دينار حجم التدفقات النقدية الكويتية إلى الخارج في 10 سنوات

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية إلى أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا حادا في حجم فائض الحساب الجاري للكويت، وهو مجموع الميزان التجاري للسلع والخدمات، والدخل الناتج عن الاستثمارات والتحويلات من الخارج.

فقد ارتفع هذا الفائض من 2,6 مليار دينار في العام 2001 ليبلغ 10,6 مليارات في العام 2010، أي بما يشكل 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنه لايزال دون الرقم القياسي الذي بلغ 16,2 مليار دينار في العام 2008.

وقد ارتبط الارتفاع في هذا الفائض مع الوقت بشكل وثيق بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط، إذ نتجت كل الزيادة في الفائض تقريبا من الصادرات النفطية، ما يعكس الارتفاع في سعر النفط الكويتي من 21 دولارا للبرميل في العام 2001 إلى 76 دولارا للبرميل في العام 2010، وبعكس ذلك تضاءل رصيد الأقسام الأخرى من الحساب الجاري، في الإجمالي على الأقل.

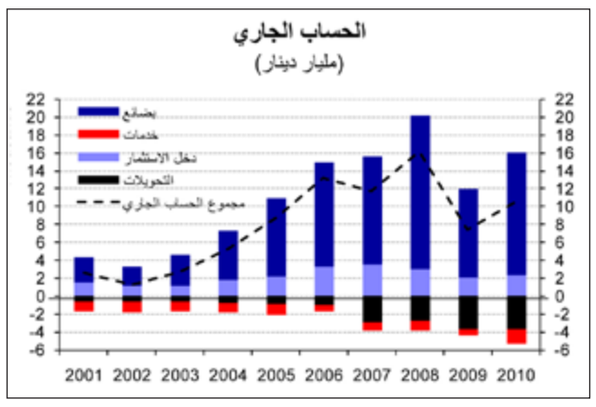

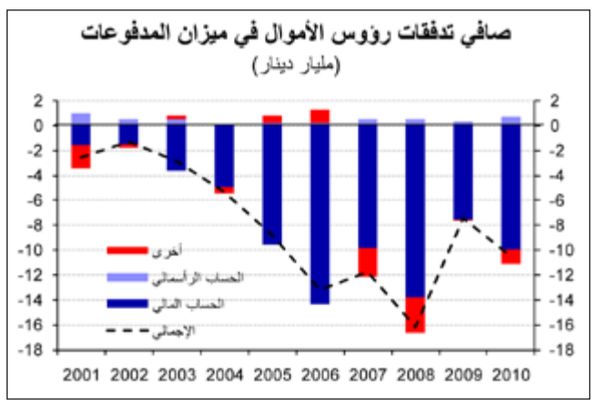

الحساب الجاري

وأوضح «الوطني» أنه مع ذلك يشكل الحساب الجاري فقط نصف التعاملات العالمية للكويت، فالحساب المالي والرأسمالي يعكس التغير الصافي في ملكية الأصول الخارجية، وهي مصدر الدخل المحتمل في المستقبل، ويتضمن ذلك تغييرات في صافي الملكيات الأجنبية للأدوات المالية والقروض والحصص المساهمة (بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر) والعملة، فإذا كان الحساب الجاري، بحسب المصطلحات المحاسبية، هو بيان الدخل، فيمكن اعتبار الحساب المالي والرأسمالي أكثر على أنه تغييرات في الميزانية تعكس تغييرات في صافي قيمة الأصول الأجنبية للبلاد.

ورغم أن هذين الحسابين كثيرا ما يناقشان بشكل منفصل من خلال القوى المحركة المختلفة الخاصة بكل منهما، فهما فعليا عملتان للعملة ذاتها، ففي فترة زمنية محددة يجب أن يخلق أي تغير في إحداهما تغيرا عكسيا مساويا تماما على العالم الخارجي سواء تم شراء أصل بها في الخارج، أو بقيت كاحتياطيات نقدية في الجهاز المصرفي الكويتي، وبأي حال هذا يرفع قيمة الأصول الأجنبية للدولة، وتسجل كمدين في حساب العمليات الرأسمالية والمالية.

ومهما كان الحال، فإن هذه الملكيات تعوض عن قيمة المعاملة الأصلية (مجددا، بعد أن يتم احتساب الأخطاء والتغييرات في بيانات احتياطيات البنك المركزي)، وبالتالي يتحول الفائض التجاري إلى أصل أجنبي تملكه الكويت.

ولفت «الوطني» إلى أنه بالنظر إلى أرصدة عناصر الحساب المالي والرأسمالي، يلاحظ أن الحجم الكلي لهذه الأرصدة هو صورة طبق الأصل عن رصيد الحساب الجاري الكلي، ما يعكس الهوية المحاسبية المذكورة أعلاه، وقد ازداد العجز الإجمالي في التدفقات الرأسمالية على مدى العقد الماضي بنفس الكمية التي ازداد بها فائض الحساب الجاري، وبلغ 10,6 مليارات دينار في العام 2010، ورغم تعريفه على أنه «تدفق إلى الخارج» للأموال، فإن ذلك مواز للقول ان الاستثمارات الكويتية في الخارج قد ارتفعت بشكل كبير على مدى السنين.

ولاحظ «الوطني» أن أرصدة 2 من أصل 3 مصادر من التدفقات الرأسمالية ـ حساب «رأس المال» الذي تحركه بشكل كبير دفعات تعويضات الأمم المتحدة وبنود «أخرى» والتي تتضمن السهو والتغيير في بيانات احتياطيات البنك المركزي، قد بقيت إما ضئيلة أو متوازنة على مدى العقد الماضي. وعلى عكس ذلك، فإن كل الزيادة في العجز كانت وراءها زيادة في صافي التدفقات إلى الخارج من حساب العمليات المالية، والتي ارتفعت من 1,7 مليار دينار في العام 2001 إلى 10 مليارات دينار في العام 2010.

وقال «الوطني»، أنه نظرا لأن العناصر الرئيسة الـ 3 هي في عجز معظم الوقت، فإنه يتوقع أن الكويت تستثمر في الخارج أكثر مما تتلقى من الخارج، وكان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأقل تقلبا، إذ ولد عجزا صغيرا بقيمة تصل إلى 3 مليارات دينار في كل سنة من السنوات السبع الماضية، ويعكس الاستثمار الأجنبي المباشر حصص ملكية رئيسة وطويلة الأمد حصل عليها مستثمرون كويتيون في مشاريعهم الجديدة في الخارج وبالعكس، وفي حين أنه من المشجع أن تكون المؤسسات الكويتية قد امتلكت الوسائل للاستثمار بشكل كبير في الخارج، فإن العجز يعكس أيضا السجل الضعيف للكويت في اجتذاب استثمارات كبيرة من الخارج.

وكانت أرصدة العنصرين الآخرين في حساب العمليات المالية ـ ككل ـ أكبر وأكثر تقلبا، ورأى «الوطني» أن أكبر تدفق صاف إلى الخارج قد ذهب إلى استثمارات المحافظ المالية، التي ارتفعت من 3 مليارات دينار في العام 2001 إلى مستوى الذروة الذي بلغ 10 مليارات دينار في العام 2007، رغم أنه تراجع منذ ذلك الحين، وهذه الاستثمارات استثمارات خارجية في الأدوات المالية مثل الأوراق المالية والسندات، ولكن تستثني حصص الأسهم الطويلة المدى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كانت استثمارات الحكومة الكويتية وراء الارتفاع الحاد في استثمارات المحافظ المالية في الخارج بين عامي 2006 و2008، إذ انها حرصت على إعادة تدوير فائض الإيرادات النفطية التي لم تستخدم لتمويل مصروفات الميزانية.

وبين «الوطني» أن رصيد «الاستثمار الآخر» من حساب العمليات المالية ـ والذي يتكون بمعظمه من صافي استثمارات وقروض خارجية في حسابات إيداع قصيرة المدى ـ كان الأكثر تقلبا في السنوات الأخيرة، إذ انقلب من فائض قدره 3 مليارات دينار (أي صافي التدفقات إلى الكويت) في العام 2007 إلى عجز قدره 7 مليارات دينار في العام 2010.

ويعكس الفائض غير العادي في العام 2007 جزئيا تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الكويت مع مراهنة المضاربين على إعادة تقويم الدينار، وقد ارتبط الارتفاع الحاد في عجز العام 2010 بتسديد القروض الأجنبية الخاصة وارتفاع صافي تدفقات القطاع الخاص الكويتي إلى الإيداعات العالمية القصيرة الأجل.

وأشار «الوطني» إلى أنه بالنظر إلى كامل تدفقات حساب العمليات الرأسمالية والمالية على مدى السنوات الـ 10 بين عامي 2001 و2010، يلاحظ أن العجز الكلي بلغ 73 مليار دينار (أي 250 مليار دولار)، ما يعني مبلغا مساويا للاستثمار الصافي الكويتي في الأصول الخارجية.

وقد جاء كل ذلك من حساب العمليات المالية، والذي نتج أكثر من نصفه عن استثمارات محافظ مالية في سندات وأسهم خارجية.

ويظهر أيضا بشكل مواز مساهمة الحكومة في ذلك، فقد ساهمت الحكومة (باستثناء البنك المركزي) بمبلغ 62 مليار دينار من تدفقات الحساب المالي والخراجي إلى الخارج، أي 85٪ من مجموع تلك التدفقات، ولا يعتبر ذلك مفاجئا بما أن القطاع النفطي قطاع حكومي كما أنها تملك صناديق الاستثمارية (مثل الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)، وإلى جانب كونها تتيح للحكومة استثمار الإيرادات بشكل منتج، فإن هذه الاستثمارات تدر سيلا من الإيرادات المستقبلية التي تساعد على تخفيف اعتماد الدولة على النفط.

في الأخرى، بعد احتساب السهو والأخطاء والتغييرات في الأصول الأجنبية للبنك المركزي.

وتساءل «الوطني»: لكن لماذا؟ يخلق الفائض التجاري ملكيات من العملة الأجنبية تشكل مطالبات

2001ـ2010	المعدلات السنوية		
	مليار دينار	مليار دينار	الناتج المحلي الاجمالي٪
1ـ الحساب الجاري	79,8	8,0	32,1
2ـ الحساب المالي والرأسمالي	ـ72,8	ـ7,3	ـ29,3
الحساب المالي	ـ77,0	ـ7,7	ـ31,0
الاستثمارات المباشرة	ـ10,4	ـ1,0	ـ4,2
محافظ مالية	ـ46,1	ـ4,6	ـ18,6
استثمارات اخرى	ـ20,5	ـ2,1	ـ8,2
3ـ اخرى	ـ3,3	ـ0,3	ـ1,3
ميزان المدفوعات (=1+2+3)	3,8	0,4	1,5
احتياطيات بنك الكويت المركزي	ـ3,8	ـ0,4	ـ1,5
حصة الحكومة من الحساب المالي والرأسمالي	ـ61,5	ـ6,2	ـ24,8

ملاحظة: الارقام الموجبة دلالة على الاموال التي تتدفق الى الكويت. اما الارقام السالبة التي يظهرها الحساب المالي والرأسمالي فهي دلالة على ارتفاع ملكية الكويت من الموجودات الاجنبية. تعريف الحكومة يستثني البنك المركزي.

إقبال كبير على أضخم عروض «الوطني» خلال الصيف للفوز بثلاث سيارات «مرسيدس SLS_AMG كوبيه»

قال بنك الكويت الوطني ان عرضه المستمر والفريد من نوعه لحاملي بطاقات الوطني الائتمانية والسحب الآلي خلال الصيف، والذي يتيح لهم فرصا لدخول السحوبات للفوز بإحدى ثلاث سيارات «مرسيدس SLS_AMG كوبيه» الفاخرة عند استخدامهم بطاقات «الوطني» داخل الكويت أو خارجها، يشهد نجاحا كبيرا وإقبالا فاق التوقعات من جانب العملاء. وبهذه المناسبة، أعرب مساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية لدى بنك الكويت الوطني خالد فلاح العلي عن سعادته بحجم الإقبال الملحوظ الذي يلاقيه هذا العرض الحصري لحاملي بطاقات الوطني، والذي يستمر حتى نهاية شهر سبتمبر المقبل.

خالد العلي

وقال العلي في تصريح صحافي: «ان السحوبات على ثلاث سيارات مرسيدس SLS_AMG كوبيه الجديدة ستجري في الأسبوع الأول من أشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر، حيث يمكن لجميع عملاء بنك الكويت الوطني ممن يستخدمون بطاقات الوطني الائتمانية خلال موسم الصيف الحالي سواء داخل الكويت أو خارجها، وممن يستخدمون بطاقات الوطني للسحب الآلي خارج الكويت خلال موسم الصيف الحالي دخول هذه السحوبات الثلاث للفوز بإحدى سيارات المرسيدس الفاخرة الثلاث». وأضاف العلي: ان استخدام عملاء الوطني لبطاقاتهم الائتمانية أو بطاقات السحب الآلي خلال فترة العرض التي تستمر على امتداد فصل الصيف من شأنه أن يمنحهم فرصا للدخول في السحوبات للفوز بإحدى سيارات المرسيدس الثلاث، إذ سيحصل العميل على فرصة واحدة للربح مقابل كل 20 دينارا يقوم بإنفاقها باستخدام بطاقات الوطني الائتمانية داخل الكويت، في حين أنه سيحصل على فرصتين للفوز مقابل كل 20 دينارا يقوم بإنفاقها بواسطة أي من بطاقات الوطني الائتمانية خارج الكويت،

كذلك سيحصل العميل على فرصة واحدة للربح مقابل كل 20 دينارا يقوم بإنفاقها باستخدام بطاقات الوطني للسحب الآلي خارج الكويت، واستخدام بطاقات الوطني يشمل العمليات الشرائية والسحب النقدي من أجهزة السحب الآلي. وتابع: إذا لم يكن لديك حساب لدى بنك الكويت الوطني فهذه فرصتك الكبرى لتحول راتبك إلى الوطني والحصول على عشر فرص إضافية لدخول السحوبات، هذه فرصتك للاستمتاع بإجازتك خلال هذا الصيف والتطلع إلى كونك من إحدى الفائزين.

الخالد: «بيتك» يقدم عروضاً خاصة بالصيف لعملاء شريحة التميز

قال مدير وحدة التميز في بيت التمويل الكويتي (بيتك) سليمان الخالد إن سعي «بيتك» الدائم لتطوير الخدمات بهدف تلبية احتياجات العملاء بما يتناسب مع أسلوب حياتهم هو الهدف الرئيسي لتقديم خدمات التميز Premier Banking لهذه الشريحة وذلك من خلال إضفاء جو من الخصوصية الممنوحة لهم من خلال مديري ومديرات علاقات عملاء أكفاء يتطلعون دائما لتقديم أفضل مستوى متوقع من الخدمة ويسعون لبناء علاقات متميزة مع عملاء الشريحة.

سليمان الخالد

وأوضح الخالد في تصريح صحافي أن «بيتك» يقدم خدمات استثنائية لعملاء شريحة التميز من خلال مكاتب مديري العلاقات المنتشرة في الفروع والقاعات المصرفية المتخصصة لاستقبال عملاء الشريحة، بالإضافة الى شركات متخصصة تعمل على توصيل الخدمة الى العميل أينما كان.

وأضاف الخالد بالقول: «إن خدمات التميز تقدم للعملاء أصحاب الرواتب المحولة على «بيتك» التي لا تقل عن 1500 دينار، أو أصحاب الأرصدة والودائع التي لا يقل مجموعها عن 50 ألف دينار، وهي تشمل كما من العروض والمزايا المتنوعة يتمتع بها عملاء شريحة التميز بالإضافة الى عروض وخصومات صممت خصوصا لتلبي احتياجات العملاء في موسم الصيف والسفر تشمل البطاقات الماسية والبلاتينية والتي تمنح عميل التميز تأمين سفر مجاني وبطاقة Priority Pass الخاصة بدخول قاعات كبار الزوار، وخزانات امانات بجميع احجامها»، مشيرا إلى أن العميل يستطيع الانضمام إلى برنامج التميز بمجرد مراجعة أي من فروع «بيتك» المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت.

أوباما يؤكد أن الطريق مازال طويلاً أمام التعافي التام للاقتصاد الأميركي

واشنطن ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الاقتصاد الأميركي مازال أمامه «طريق طويل يخوضه» قبل الوصول إلى انتعاش اقتصادي قوي وذلك بعد نشر تقرير حكومي أظهر أن البطالة ارتفعت إلى 9,2٪ في الولايات المتحدة.

ونقل عن أوباما قوله: «إن التقرير الذي يشير إلى الوضع التوظيفي الضعيف يؤكد ما يعرفه أغلب الأميركيين بالفعل ألا وهو أن التعافي من أسوأ أزمة «اقتصادية نشهدها في حياتنا» يجري بخطى بطيئة ومؤلمة، وأن من الضروري الوصول بالاقتصاد إلى وضع أمتن».

وأضاف أوباما أن «اقتصادنا بمجمله لا يوفر ما يكفي من الوظائف لجميع الساعين للعمل. ومازال أمامنا طريق طويل نخوضه والكثير من العمل للقيام به من أجل توفير الأمان والفرص التي يستحقها المواطنون».

وأوضح: «لقد أضفنا أكثر من مليوني وظيفة في القطاع الخاص خلال الشهور الـ 16 الماضية، غير أن الركود كلفنا أكثر من ثمانية ملايين وظيفة، ما يعني أن أمامنا هوة مازال يتعين جسرها».

وكان معدل البطالة في أميركا قد ارتفع الشهر الماضي بعد أن وفر النشاط الاقتصادي في البلاد عددا ضئيلا من الوظائف الجديدة تمثل في 18 الف وظيفة في يونيو الماضي.

الجارالله: «المواشي» ملتزمة بتوفير الأغنام واللحوم

أصدرت شركة نقل وتجارة المواشي بيانا صحافيا على لسان رئيس مجلس إدارتها بدر الجارالله تضمن ردا على ما أثاره رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للمسالخ سعد البوص في مؤتمره الصحافي الذي عقد بتاريخ 4 الجاري، وفيما يلي نص البيان: ان شركة نقل وتجارة المواشي وبصفتها شركة وطنية تحمل على عاتقها مسؤولية توفير ما يقارب المليون رأس من الأغنام سنويا لسد حاجة البلاد وللحفاظ على التوازن في سوق اللحوم الحمراء من خلال التخطيط والجهد من العاملين المخلصين في الشركة عبر إدارة الكثير من العمليات المعقدة من توفير وشراء الأغنام الى عمليات النقل في أسطول الشركة في رحلات مبرمجة طوال العام مع كل ما تحمله هذه العمليات من مخاطر ومتغيرات ومسؤولية، فإن الإدارة التنفيذية للشركة عاهدت مساهميها على عدم الدخول في مهاترات إعلامية تتم إثارتها بين الحين والآخر هدفها الأساسي الإضرار بسمعة الشركة بغض النظر عن دوافعها، إلا ان الشركة ملزمة بتوضيح بعض الأمور التي أثارها سعد البوص (مسؤول مسلخ الظهر) مؤخرا حيث كنا نعتقد عندما أثار الاستراليون مشكلة عدم التزام مسلخ الظهر بالمعايير العالمية ان يبادر البوص بمعالجة تلك المشكلة وتفادى آثارها بينما فوجئنا بإثارته لتلك الزوبعة التي كادت ان تتسبب في منع توريد الأغنام للكويت كليا.

● أولا: ادعاء البوص بأن لمسلخ الظهر حصة من الأغنام الاسترالية تم توقيفها من قبل شركة نقل وتجارة المواشي دون سابق إخطار وأن الشركة لم ترد على كتبه.

يعلم البوص وباعترافه في مؤتمره الصحافي أنه لا توجد علاقة تعاقدية أو حصص يومية ثابتة من الأغنام لأي مسلخ، وذلك لأسباب يعرفها جيدا، وكل من يتعامل بهذا النشاط والعرف السائد منذ سنين (العرض والطلب) مع العلم انه لم تكن لدى البوص أو مسلخ الظهر أي مشكلة مع شركة المواشي قبل تاريخ 8 يونيو 2011 حسب ادعائه بأن توقف شركة المواشي عن تزويده بالأغنام الاسترالية والذي يجافي الحقيقة التي تعمد البوص إخفاءها عن ضيوفه الصحافيين وهي انه وفي يوم 8 يونيو 2011 قام مساعد العضو المنتدب في شركة المواشي بالاتصال بالبوص وأبلغه فيه بأن الشركة ستتوقف عن إرسال الأغنام الأسترالية إلى مسلخ الظهر لحين قيام البوص بحل مشكلته مع هيئة اللحوم والماشية الأسترالية، كما أفهمه مساعد العضو المنتدب أن شركة نقل وتجارة المواشي ومن المسؤولية الملقاة على عاتقها لن تسمح لأي كان أن يعرض عملياتها وإمدادات الكويت من الأغنام الأسترالية الى التهديد بالانقطاع، كما ان البوص يطلب من شركة المواشي وفي كثير من الأوقات تقليل كمية الأغنام الموردة له بسبب عدم حاجته لأسباب تم ذكرها سالفا وبكتب خطية من مسلخ الظهر (جميع المستندات متوافرة لدينا حول ذلك).

● ثانيا: يدعي البوص ان شركة نقل وتجارة المواشي قد حرمت قاطني محافظة الاحمدي ومبارك الكبير من حصتهم اليومية من الأغنام الاسترالية.

وأيضا لا نعلم لماذا الافتراء وإخفاء الحقيقة وهي انه وفي يوم 8 يونيو 2011 وبعد إبلاغ البوص بإجراءات الشركة تجاه مسلخ الظهر قامت الشركة بإبلاغ مسؤول التوزيع في مسلخ الظهر بإجراءاتها، فبادر مسؤول التوزيع في مسلخ الظهر وطلب السماح لمسلخ الظهر بتسلم حصة مسلخ الظهر من خلال مسلخ العاصمة والتابع لبلدية الكويت، وقد وافقت شركة المواشي على ذلك لأن هدفها ليس منع مسلخ الظهر من تسلم الأغنام إنما منع ذبحها في مسلخ الظهر لحين تعديل أوضاعه وعليه فقد استمر مسلخ الظهر بتسلم حصته اليومية منذ ذلك التاريخ حتى اليوم وبمستندات تسلم (فواتير) باسم مسلخ الظهر، مما يدحض تلك المزاعم عن عدم تسلمه حصته والتباكي على قاطني محافظة الأحمدي ومبارك الكبير، حيث ان البوص يتعامل مع ما يصله من الأغنام الاسترالية بأسلوب تجاري بحت يبتز به قاطني منطقة الأحمدي ومبارك الكبير ويحقق الأرباح الفاحشة بسبب فرق السعر الذي تحققه له التسعيرة الجبرية ومن الاستفادة من بيع الجلود وسواقط الأغنام.

● ثالثا: يدعي البوص انه قام بتحقيق الاشتراطات المطلوبة من قبل هيئة اللحوم والماشية الاسترالية وتسخيف تلك الإشتراطات واختزالها بطاولة فقط.

ان اشتراطات هيئة اللحوم والماشية الاسترالية والتي تم تطبيقها في جميع مسالخ الكويت وبالتنسيق مع بلدية الكويت هي إجراءات تتعلق بسلامة حركة الأغنام في المسلخ وفي عمليات ذبحها ومنع الذبح على الأرض حفاظا على سلامة اللحوم ونظافتها ومنذ شهر أكتوبر من العام الماضي 2010 ومن خلال العديد من المراسلات والاتصالات والزيارات من قبل الاستراليين لمسلخ الظهر، حيث لم يتعاون معهم البوص ورفض في شهر أكتوبر 2010 تسلم المعدات والطاولات التي قدمت له مجانا من قبل الاستراليين وتلكأ وبعلم بلدية الكويت حتى وصلت الأمور الى ان تكون واردات الأغنام الى الكويت تحت التهديد بالتوقف بسبب ممارسات مسلخ الظهر.

● رابعا: يدعي البوص ان الاستراليين راضين عن مسلخ الظهر بالإشارة الى بعض التعليقات التي نشرت في بعض الصحف مؤخرا.

يعلم البوص ان الوفد الاسترالي الذي قام بزيارة مسلخ الظهر وبعض المسالخ في الكويت لم يكن وفدا فنيا ولم تكن له الصلاحية لاعتماد أو رفض اي اجراءات في اي مسلخ وأن من بيده تقرير ذلك هو لجنة فنية مختصة من قبل هيئة اللحوم والماشية الاسترالية والتي ستزور الكويت في وقت لاحق وبالتنسيق مع بلدية الكويت بصفتها المشرفة على المسالخ وهذا ما تم إبلاغه لمعالي وزير البلدية بخطاب رسمي بتاريخ 2011/7/3 مع التأكيد على أنه لا دخل لشركة نقل وتجارة المواشي باعتماد أو رفض أي مسلخ في الدولة إلا ان شركة المواشي يهمها أن تتوافق عمليات ذبح الأغنام الأسترالية مع الضوابط الدولية OIE والاسترالية على وجه الخصوص حفاظا على استمرار إمدادات الكويت من الأغنام.

● خامسا: يدعي البوص ان شركة المواشي تمارس سياسة احتكارية وانها تستهتر بالسوق المحلي بتفضيل الاسواق الخارجية بالنوعيات والأسعار.

لقد بينت شركة نقل وتجارة المواشي وفي كثير من بياناتها انها تتعرض للخسائر الفادحة في سوق الكويت بسبب إجبارها على البيع بأقل من التكلفة والتي تدحض فكرة الاحتكار والذي يتم ترديدها بين الحين والآخر ويفهمه الجميع انه لتحقيق الأرباح وليس الخسائر، اما بخصوص تفضيل الأسواق الخليجية على السوق المحلي فإن أرقام الشركة لعام 2010 تبين ان أكثر من 60٪ من الأغنام التي نقلتها الشركة تم توريدها الى السوق المحلي رغم علمها بالخسارة المحققة في التزام وطني بينما التفضيل بالنوعية فإن ما تتبناه شركة نقل وتجارة المواشي من معايير عالية للجودة سواء في السوق المحلي أو الخارجي يثبت جهله بذلك.

● ختاما: فإن شركة نقل وتجارة المواشي وبعد التطورات التي حدثت في أستراليا الشهر الماضي من قيام السلطات الاسترالية بمنع تصدير الماشية الى اندونيسيا بسبب ممارسات بعض المسالخ الاندونيسية والتي لم تلتزم بلوائح واشتراطات الذبح الدولية OIE والاسترالية بالأخص فإن شركة نقل وتجارة المواشي وبعد تلقيها التحذيرات بخصوص مسلخ الظهر فإنها بادرت وبكل مسؤولية باتخاذ الاجراءات المناسبة وأبلغت وزير البلدية ووزير المالية ووزيرة التجارة في تاريخ 2011/6/8 بهذه التطورات لوضعهم في الصورة واستمرت بتلك الاتصالات لحين حل مشكلة مسلخ الظهر.

«اليسرة» أقامت برنامجاً تثقيفياً وكرمت العاملين للعام الثاني

أكد العضو المنتدب لشركة اليسرة الغذائية احمد الصقر ان نقص المناطق التخزينية يعد من أهم أسباب غلاء الأسعار في الكويت، لافتا الى ان هناك أسعارا في الكويت توازي 4 أضعاف قيمة المناطق التخزينية في المملكة العربية السعودية، كما انها توازي ضعفي قيمة للمساحات التخزينية في دولة الامارات، لافتا الى ضرورة تنفيذ المناطق التخزينية التي سبق ان أعلنت الدولة عن إقامتها في ميناء بوبيان لتوفير مساحات تخزينية جديدة في الكويت.

أحمد الصقر

وقال الصقر في تصريحات صحافية على هامش الاحتفال الذي أقامته الشركة أول من امس ـ وتضمنت برنامجا تثقيفيا حول كيفية التعامل مع المواد الغذائية المجمدة، بالإضافة الى الحفل السنوي الثاني لتكريم العاملين في فروع التموين ـ ان إشكالية نقص القسائم الصناعية تهدد الشركات الصناعية في قيامها بدورها الوطني في تنشيط عجلة العمل وتوفير فرص للعمالة الكويتية، لافتا الى ضرورة وجود إستراتيجية ورؤيا واضحة للاقتصاد الوطني حتى تحقق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وحول رؤيته لخطة التنمية، أوضح الصقر ان الخطة لابد ان تكون قائمة على خلق فرص عمل وبناء الإنسان، وهذه أهم المقومات التي يجب توافرها على ارض الواقع لتكون للخطة آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني ولتحقيق التنمية الشاملة.

وأكد الصقر ان الشركة تستحوذ على 50٪ من سوق الأغذية المجمدة ونحو 70٪ من سوق الدواجن المجمدة، ولم يأت ذلك من فراغ بل من خلال التزامنا بالجودة والسعر المناسب، موضحا ان الشركة تقوم بتسويق 6 علامات تجارية مميزة تضم كل منها مجموعة من المنتجات المتميزة والمتنوعة. وشدد الصقر على ان شركة اليسرة استطاعت ان تمتلك الريادة في السوق من خلال توفير جميع المقومات من منتج جيد ومخازن متخصصة وأسطول كبير من السيارات الثلاجة التي تقدم المنتج للعملاء وفقا لأعلى المعدلات الصحية.

من جانبه أكد مدير مبيعات المنطقة بشركة اليسرة الأغذية فاضل فقيه في محاضرته حول التدريب ان الشركة تعمل في المواد الغذائية المجمدة ولذا لابد من المحافظة على المنتج في درجات تبريد محددة وهي 18 درجة تحت الصفر في عمليات تسلم وتخزين ونقل وتوزيع المنتج، بالإضافة الى الالتزام بهذه الدرجة في حاويات الشحن والسيارات، لافتا الى المنافسة في السوق حاليا شريفة والبقاء فيها للأفضل من حيث الجودة والسعر.

صندوق السندات و العوائد المرتفعة

صافي قيمة الوحدة كما في 30 يونيو 2011
1.056 د.ك (غير مدققة)

للاستفسار:
185 26 26
داخلي: 1551
KAMCO كامكو
kamconline.com